

## وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٠ «بالتفويض»

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة السويس

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ١٩٩٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة السويس جلسة ٢٠٠٠/٥/٧

باعتتماد الحساب الختامى لهذا العام للغرفة والسوق التابع لها ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٠/١٠/٢٤ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة السويس والسوق التابع لها

عن العام المالى ١٩٩٩ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ٢٤٦٠١٦٨٠٠ جنيه

(فقط مائتان وستة وأربعون ألفاً وستة عشر جنيهاً وثمانون قرشاً لاغير) وجملة المصروفات

للغرفة والسوق مبلغ ١٩٤٧٩٨١٠٠ جنيه (فقط مائة وأربعة وتسعون ألفاً وسبعمائة

وثمانية وتسعون جنيهاً وعشرة قروش) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة

والسوق مبلغ ٥١٢١٨٧٠٠ جنيه (فقط واحد وخمسون ألفاً ومائتان وثمانية عشر جنيهاً

وسبعون قرشاً لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ١٩٩٩/١٢/٣١

مبلغ ٧٨١١٦١٢٧٩ جنيه (فقط سبعمائة وواحد وثمانون ألفاً ومائة وواحد وستون جنيهاً

ومائتان وتسعة وسبعون مليماً لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٠/١١/٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ على الحوام